الأمم المتحدة S/2014/313

مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم بأن مجلس الأمن، تحت رئاسة جمهورية كوريا، سيعقد مناقشة مفتوحة، في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وللعمل على توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت جمهورية كوريا المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) **أوه** جون
السفير
الممثل الدائم

060514 060514 14-30972 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتطلع إلى المستقبل

مذكرة مفاهيمية

مقدمة

تقترح جمهورية كوريا، خلال رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٤، عقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في ٧ أيار/مايو، وذلك في إطار موضوع ”الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتطلع إلى المستقبل“.

ففي عالم اليوم المعولم، جلبت القدرة على الاتصال فرصا وكشفت مواطن ضعف. وأدى تزايد إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيا إلى اشتداد المخاطر التي تنطوي عليها الصلة الخطيرة بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب على الصعيد العالمي. وتشير حوادث عمليات نقل تلك المواد والتكنولوجيا الحساسة إلى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل مصدر قلق بالغ للجميع، لأن عمليات النقل هذه قد تؤثر على أي دولة أو تكون لها آثار عليها. وستكون لهجوم واحد على أي بلد من البلدان باستخدام أسلحة الدمار الشامل تداعيات تتجاوز حدود ذلك البلد، مع ما يقترن بها من آثار سلبية على الأمن والاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وعلى ضوء هذه الخلفية، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠٠٤ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وإذ يؤكد القرار أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فإنه يُلزم الدول، في جملة أمور، بالامتناع عن دعم الجهات الفاعلة من غير الدول في تطوير تلك الأسلحة أو حيازتها أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، كما يُلزمها بسن وإنفاذ قوانين فعالة ووضع ضوابط محلية. ويؤكد القرار أيضا تأييده للمعاهدات المتعددة الأطراف التي ترمي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل أو منع انتشارها، ويبرز أهمية تنفيذ جميع الدول لها تنفيذا كاملا.

وتسليما بأن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مهمة طويلة الأجل تتطلب جهودا متصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي بمقتضاه مدد ولاية اللجنة لفترة ١٠ حتى عام ٢٠٢١ وكلف اللجنة أيضا بمواصلة تعزيز دورها في تيسير تقديم المساعدة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وتعزيز جهود التوعية التي تقوم بها.

أين نحن الآن

على مدى السنوات العشر الماضية، اتخذت خطوات مهمة نحو تحقيق التنفيذ العالمي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وما برحت الدول الأعضاء تبذل جهودا مضنية للوفاء بالتزاماتها. وهذا ما يتبين من أن ١٧٢ من بين ١٩٣ دولة عضوا قد قدمت تقاريرها الوطنية طوعا إلى لجنة القرار ١٥٤٠. وسيتعزز التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف المشترك ببلوغ عالمية الإبلاغ من خلال تقديم سائر الدول الأعضاء التي لم تفعل بعد لتقارير التنفيذ المتعلقة بها.

ولقد عمل التعاون العالمي أيضا على النهوض بـ ''المواءمة'' بين طلبات المساعدة وعروضها. وفي الوقت الراهن، سُجلت رسميا ٤٧ دولة من الدول الأعضاء و ١٥ منظمة من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بوصفها جهات مقدمة للمساعدة إلى اللجنة في مجالات التشريع والإنفاذ والمساعدة التقنية.

وقد بذلت أيضا جهود ملموسة بشأن الحوار والمساعدة المباشرين. وساهم عدد كبير من المبادرات التي تقوم بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إسهاما ملموسا في التوعية وبناء القدرات. ففي عام ٢٠١٣ وحده، تم تنظيم أكثر من مائة مناسبة في جميع مناطق العالم، مما يعكس الالتزام العالمي من أجل التنفيذ الفعال لهذا القرار. وتعاونت اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية في هذه العملية من خلال جلسات إحاطة مشتركة وأنشطة للتوعية، وكذلك من خلال تبادل المعلومات والدروس المستفادة.

التطلع إلى المستقبل: التحديات والآفاق

تتيح الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فرصة مناسبة للنظر إلى ماضي جهودنا ومستقبلها في آن واحد. ورغم الإنجازات السابقة، ثمة في الأفق تحديات جسام في البيئة التنفيذية المتزايدة التعقيد نظرا للتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا.

وسيتطلب الانتقال من عقد التوعية إلى عقد التنفيذ الكامل والمتواصل رؤية واستراتيجية طويلتي الأجل. وستستوجب آليات الخداع المتطورة التي يستخدمها ناشرو

أسلحة الدمار الشامل تعددية في الأطراف تتسم بالفعالية ونهجا مجتمعيا كاملا. وتتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة فرصة تعزيز الإرادة السياسية للقادة بغرض كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتشجيع توعية المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بشأن استمرار أهمية القرار ١٥٤٠ في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولعل الدول الأعضاء ترغب في التفكير فيما يلي:

- تقييم حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)
- سبل التصدي بفعالية للتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك التهديدات المحتملة الناشئة حديثا
- وضع رؤية طويلة الأجل واستراتيجية للتنفيذ الفعال
- تعزيز آلية ”المواءمة“ في مجال المساعدة
- تعزيز ضوابط تمويل النقل العابر والانتشار
- حشد الجهود والموارد القائمة في مجال عدم الانتشار
- تعزيز أوجه التآزر بين عدم انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب
- سبل التوعية الفعالة بأهمية التنفيذ الكامل للقرار، ولا سيما في أوساط واضعي السياسات الرفيعي المستوى في جميع أنحاء العالم.

ولذلك فإن إجراء كافة الدول الأعضاء لمناقشات حية وتقديمها لمساهمات فعلية من أجل وضع أفكار وتوصيات سيكون جزءا لا يتجزأ من وضع استراتيجية عالمية مشتركة. وسوف تؤخذ تلك الأفكار والتوصيات في الاعتبار في الاستعراض الشامل المقبل الذي ستقدم نتائجه إلى مجلس الأمن بحلول نهاية عام ٢٠١٦ وفقا للقرار ١٩٧٧ (٢٠١١). وفي هذا السياق، فإن إجراء مناقشة مفتوحة وبنّاءة بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أمر ذو أهمية أساسية في مساعدة اللجنة في عملها مستقبلا.

وسيرأس وزير خارجية جمهورية كوريا هذه المناقشة وسيقدم نائب الأمين العام للأمم المتحدة إحاطة إعلامية للمجلس.

وستكون الحصيلة المتوقعة للمناقشة هي اعتماد بيان رئاسي.

ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن اللجنة، وجميع القرارات والتقارير الوطنية ذات الصلة، في الموقع الشبكي: http://www.un.org/en/sc/1540/.